

# قطاع الزراعة والمياه

### نظرة عامة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعلاقات الاعتماد المتبادل مع باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث تمثل الزراعة بمدخلاتها ومنتجاتها ركيزة محورية ترتبط بها وتعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية التسويقية والتصنيعية والتحويلية، وأنشطة التجارة والخدمات. كما انها توفر فرص العمل لحوالي 26 مليون نسمة من القوى العاملة العربية، إلى جانب مساهمتها في تلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية للسكان. وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية حوالي 5.3 في المائة في عام 2014، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 399 دولاراً.

وبالرغم من الأهمية الحيوية للقطاع الزراعي في الدول العربية، وما تحقق من بعض أوجه التحسن خلال السنوات الماضية، إلا أن ذلك يظل محدوداً وضئيلاً في أهميته نظراً لقلّة المساحة المزروعة، وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلّة مساحة الأراضي المروية، بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية من جهة، وتدني انتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في معظم الدول العربية من جهة أخرى. وشكلت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي عام 2013 حوالي 33 في المائة من مساحة الاراضي القابلة للزراعة. كما تمثل مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي 60 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية مقابل 22 في المائة للأراضي الزراعية المروية. وقد سجل الانتاج النباتي والحيواني نمواً بنسبة 4.5 في المائة و1.9 في المائة على التوالي في عام 2014 نظراً للظروف المناخية المواتية، والتوسع في استخدام النظم الانتاجية الزراعية الحديثة.

تراجعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة إلى 20.6 في المائة من العمالة العربية الكلية في عام 2013. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 5,429 دولاراً في عام 2013. وتتصف العمالة الزراعية بتدني مستوى الأجور بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح دخل العامل الزراعي بين 25-30 في المائة من متوسط دخل العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن من نتائج ذلك التباين كما تأتي في مقدمة المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي.

تعاني الدول العربية من ضغوط شديدة على مواردها المائية، فهي تمثل حوالي 10 في المائة من مساحة العالم وحوالي 5 في المائة من مجموع سكانه، في حين تحظى بنحو 0.5 في المائة من موارد العالم المائية العذبة المتجددة. ويبلغ معدل نصيب الفرد من تلك الموارد حوالي 800 م<sup>3</sup> للفرد في السنة بالمقارنة مع 7000 م<sup>3</sup> للفرد في السنة على المستوى

العالمي. ويقدر إجمالي استخدامات المياه بحوالي 246 مليار م<sup>3</sup> منها حوالي 84 في المائة للزراعة وحوالي 13 في المائة للأغراض المنزلية، و3 في المائة للأغراض الصناعية.

وفي مجال تجارة المنتجات الزراعية، فقد ارتفعت قيمة العجز التجاري الزراعي في الدول العربية من 69.7 مليار دولار في عام 2012 إلى حوالي 71.6 مليار دولار عام 2013 أي بزيادة نسبتها 2.8 في المائة. واستمرت قيمة الفجوة الغذائية للسلع الزراعية الرئيسية بالارتفاع حيث بلغت عام 2013 حوالي 35.6 مليار دولار. وتستورد الدول العربية حوالي 58 في المائة من حاجتها من الحبوب و 61 في المائة من الزيوت النباتية و 68 في المائة من السكر و 26 في المائة من اللحوم، وقد شكلت هذه السلع حوالي 91.7 في المائة من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في عام 2013.

### النتائج الزراعية العربي

ارتفع الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية إلى حوالي 146.6 مليار دولار أمريكي في عام 2014، أي بمعدل نمو سنوي قدره 3.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، الملحق (1/3) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
تطور الناتج الزراعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية  
(بالأسعار الجارية)  
2005، 2000، (2014-2012)

معدل النمو (%) 2014-2013	معدل النمو السنوي (%) 2014-2000	2014	2013	2012	2005	2000	
3.7	7.1	146,553	141,280	130,144	70,751	55,941	الناتج الزراعي (مليون دولار)
		5.3	5.2	4.9	6.1	7.8	نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي %
		399	394	372	237	209	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)

المصدر: الملحق (1/3).

وترجع الأسباب الحقيقية لنمو الناتج الزراعي خلال عام 2014 إلى التطورات الإيجابية التي طرأت على النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل مصر والسودان والجزائر حيث ركزت سياسات تلك الدول في المجال الزراعي على تحسين وضع الأمن الغذائي، واعطاء القطاع الخاص التسهيلات لزيادة استثماراته في القطاع، والتوسع في استخدام التقانة الزراعية الحديثة. ويشكل الناتج الزراعي لهذه البلدان مجتمعة حوالي 59.8 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي لعام 2014. وقد تراوحت نسبة نمو الناتج الزراعي في هذه الدول بين 5.4 في المائة في مصر و 10.8 في المائة في الجزائر. وحققت الدول العربية الأخرى معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي تراوحت بين 2.2 في المائة في لبنان و 18.5 في المائة في الأردن. أما دول مجلس التعاون الخليجي ذات الموارد الزراعية المحدودة فقد سجل الناتج الزراعي نمواً تراوح بين 3.7 في المائة في السعودية و 18.6 في المائة في الكويت.

وتتفاوت الأهمية النسبية للنتائج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، إذ تكون النسبة مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية مثل القمر حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي حوالي 33.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. والسودان بنسبة 31.5 في المائة، واليمن بنسبة 15.9 في المائة والمغرب بنسبة 14.3 في المائة وموريتانيا بنسبة 14.2 في المائة ومصر بنسبة 13.9 في المائة. وتراوح تلك النسبة في الدول العربية الأخرى مثل الأردن وجيبوتي ولبنان والعراق وتونس والجزائر بين 3.3 في المائة و 10.3 في المائة. وتنخفض تلك النسبة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل قطر والبحرين والكويت والامارات وعمان والسعودية وليبيا حيث تراوحت تلك النسبة بين 0.1 في المائة و 2.8 في المائة.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية حوالي 399 دولاراً في عام 2014 أي بمعدل نمو بلغ حوالي 1.0 في المائة بالمقارنة مع عام 2013. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ بلغ حوالي 674 دولاراً في السودان وتراوح بين 360 دولاراً و 587 دولاراً في الإمارات وتونس ومصر ولبنان والمغرب والسعودية والجزائر في حين تراوح بين 173 دولاراً و 303 دولاراً في موريتانيا والاردن والكويت واليمن والعراق وعمان والقمر، وتراوح بين 51 دولار و95 دولار في كل من جيبوتي والبحرين وليبيا وقطر.

## الموارد الزراعية في الدول العربية

### كفاءة استغلال الأراضي الزراعية

تقع معظم الدول العربية في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تقل فيها الأمطار، وتمتد فيها أكبر مساحة صحراوية في العالم، وتتميز بارتفاع معدلات الفاقد من الامطار عن طريق التبخر على مدار السنة، مما يقلل الاستفادة من مياه الامطار، ويؤثر سلباً على المياه الجوفية من حيث ضعف التغذية السنوية. ومع أن الدول العربية لا تتميز بوجود اقاليم مناخية زراعية متنوعة، إلا أن شح هطول الأمطار وتباين معدلاتها بين الأقاليم أحدث خللاً في التوازن الطبيعي البيئي.

بلغت المساحة المزروعة في الدول العربية عام 2013 حوالي 78.3 مليون هكتار أي بنسبة 5.8 في المائة من مساحتها الكلية التي تقدر بحوالي 1.3 مليار هكتار. وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية بنحو 140 مليون هكتار، بينما بلغت المساحة المزروعة فعلياً عام 2013 بنحو 66.2<sup>(1)</sup> مليون هكتار أي بنسبة 47.3 في المائة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وتتوزع مساحة الأراضي المزروعة على الزراعة المستديمة حيث بلغت حوالي 10 مليون هكتار (12.7%) والزراعة الموسمية 68.4 مليون هكتار (87.3%) وقد شكلت مساحة الأراضي الزراعية

(1) لا تشمل على مساحة الأراضي المتروكة دون استغلال والتي تقدر بحوالي 12.1 مليون هكتار.

المطرية حوالي 60.2 في المائة من اجمالي مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 22 في المائة للأراضي الزراعية المروية و 17.8 في المائة للأراضي الزراعية المتروكة دون استغلال. وقد زادت مساحة الأراضي الزراعية الكلية بنسبة 1.1 في المائة في عام 2013 بالمقارنة مع العام السابق نظراً لزيادة مساحة الأراضي الزراعية المستديمة بنسبة 6.4 في المائة والأراضي الزراعية الموسمية بنسبة 0.3 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل سجلت مساحة الأراضي البور انخفاضاً بنسبة 17.4 في المائة نظراً لتوفر بعض الموارد المائية الناتجة عن وفرة مياه الأمطار في بعض المناطق واستغلالها في مشاريع الحصاد المائي، الملحق (2/3).

يعتبر قطاع الري اكبر مستهلك للمياه، حيث يستخدم حوالي 187 مليار م<sup>3</sup> من المياه سنوياً لري حوالي 15 مليون هكتار، وتتركز الزراعة المروية في مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب والجزائر والسعودية، ويبلغ مجموع المساحة المروية في هذه البلدان حوالي 12.8 مليون هكتار أي حوالي 85 في المائة من مجموع المساحة المروية في الدول العربية.

وفي ظل تفاقم أوضاع الغذاء وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية وتداعياتها السلبية على الدول العربية، قامت بعض الدول العربية الزراعية بتعبئة الموارد المائية المتاحة من مياه سطحية ومياه جوفية، واستخدام أكبر جزء منها للتوسع في الري. وشهدت السنوات الأخيرة استغلالاً مكثفاً للمياه الجوفية بما فيها غير المتجددة، وكذلك انشاء العديد من السدود في المغرب وتونس والسودان والعراق، مما اسهم في التوسع في المساحات المروية، حيث ارتفعت من حوالي 9.5 مليون هكتار في عام 2000 إلى حوالي 15 مليون هكتار في عام 2013. وعلى الرغم من ان المساحة المروية في الدول العربية تشكل حوالي 22 في المائة فقط من جملة المساحة المزروعة، إلا أنها تساهم بحوالي 60 في المائة من قيمة الإنتاج الزراعي.

الجدول رقم (2)  
تطور مساحة الأراضي الزراعية المطرية والمروية في الدول العربية

السنة	المطرية	المروية	الإجمالي*
2000	32,998	9,500	42,498
2010	35,474	10,444	45,918
2013	41,187	15,039	56,226

\*لا تشمل على مساحة الأراضي المتروكة .  
المصدر: الملحق (2/3).

#### امكانات التوسع في الأراضي الزراعية

ترتبط جهود تحسين الانتاج الزراعي على زيادة مساحة الأراضي المزروعة، وكفاءة استغلالها من خلال التكنيف المحصولي، وزيادة انتاجية وحدة المساحة وتوفر المياه. وتتيح المساحات الصالحة للزراعة وغير المستغلة حتى الآن

في الدول العربية زيادة معدلات التوسع الأفقي بنسبة 1.5 في المائة سنوياً في الزراعة المرورية بالوسائل التقليدية، و 2.5 في المائة سنوياً في الزراعة المرورية الحديثة.

ويمثل التكتيف المحصولي أحد أساليب التقانة الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي، إذ يقدر متوسط الكثافة المحصولية في الدول العربية بنحو 70 في المائة. وهناك مجالات لزيادة متوسط تلك الكثافة سنوياً بنسبة 1.1 في المائة، أي بمعنى إضافة حوالي 5-6 مليون هكتار من الأراضي خلال السنوات القادمة وزراعتها بالحبوب لإنتاج حوالي 8 مليون طن سنوياً ( 1.3 طن / هكتار)<sup>(2)</sup>. ويسهم التكتيف المحصولي في توفير فرص العمل في الريف الذي يعاني من البطالة، وزيادة دخل المزارعين عن طريق زيادة انتاجهم وبتكاليف أقل.

وثمة آفاق لتحقيق زيادة في انتاج الأراضي الزراعية من خلال التوسع الرأسي الذي يعتمد على تطوير وزيادة انتاجية وحدة المساحة، إذ تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى أن مساهمة التوسع الرأسي<sup>(3)</sup> في زيادة انتاج الحبوب في الدول العربية تمثل حوالي 70 في المائة مقابل 30 في المائة لمساهمة التوسع الأفقي<sup>(4)</sup>.

#### التصحّر وتدهور التربة في الدول العربية

ترتفع معدلات التبخر في الدول العربية حيث تتجاوز 2500 ملم/ السنة نظراً لوقوع الدول العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتشير دراسة أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى أن مساحة الأراضي الصحراوية في الدول العربية تقدر بحوالي 8.8 مليون كم<sup>2</sup>. وتمثل مساحة الأراضي المتصحرة في اقليم المغرب العربي حوالي 53.4 في المائة من إجمالي تلك المساحة، يليها اقليم الجزيرة العربية بنسبة 22.2 في المائة، ثم حوض النيل والقرن الأفريقي بنسبة 21.5 في المائة، والمشرق العربي بنسبة 2.9 في المائة كما تشير الدراسة المذكورة إلى تعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتلمح واستنزاف واجهاد التربة، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية. ويقدر معدل خسارة التربة من الانجراف بين 2-3 ملم في السنة، كما يقدر وزن التربة المنجرفة بين 10 و200 طن/ هكتار في السنة. ويتوقع أن تتفاقم ظاهرة التصحر في الدول العربية وأن يكون لها آثار سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ما لم يتم وضع الضوابط والآليات لصيانة وحماية التربة والأراضي.

#### المراعي

بلغ إجمالي مساحة المراعي في الدول العربية حوالي 494.6 مليون هكتار في عام 2013 أي بزيادة بلغت 16.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويعود سبب هذا التطور الإيجابي إلى ارتفاع معدلات الأمطار في الدول ذات الموارد

(2) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014.

(3) التوسع الرأسي: زيادة الإنتاج الزراعي من خلال زيادة إنتاجية وحدة المساحة المزروعة.

(4) التوسع الأفقي: زيادة الإنتاج الزراعي من خلال زيادة مساحات الأراضي المزروعة.

الرعية، بالإضافة إلى الضوابط التي وضعتها بعض الدول في تنظيم الرعي والحد من الانتهاكات وقلع الشجيرات العلفية. وما زالت ثلاثة أرباع مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية فقيرة وضعيفة بالإضافة إلى انخفاض معدل الإنتاجية لوحدة المساحة، إذ لا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي في الدول العربية 5 كيلوغرام من اللحم الحمراء، أي خمس الإنتاجية في الدول المتقدمة وثلاث الإنتاجية في الدول النامية. ويتركز معظم المساحة الرعية في منطقة شبه الجزيرة العربية حيث تبلغ حوالي 44.6 في المائة من مساحة المراعي في الدول العربية، يليها المنطقة الوسطى التي تضم جيبوتي والسودان والصومال ومصر بنسبة 34.4 في المائة، ثم منطقة المغرب العربي بنسبة 18.2 في المائة، والمشرق العربي بنسبة 2.8 في المائة.

### الغابات

تقدر مساحة الغابات في الدول العربية بنحو 48.4 مليون هكتار في عام 2013 أي بتراجع بلغت نسبته 0.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتمثل مساحة الغابات حوالي 0.4 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية، ويتركز حوالي 92 في المائة من تلك المساحة في خمس دول عربية هي السودان 47 في المائة، يليها المغرب والصومال 19 في المائة لكل منهما والجزائر 4 في المائة والسعودية 3 في المائة. وتتعرض الغابات في معظم الدول العربية إلى كثير من الانتهاكات كالاستغلال التجاري الجائر والقطع والتحطيب، ويقدر معدل الإزالة السنوية للغابات في الدول العربية نحو 1.2 في المائة من مساحتها في الدول العربية، بينما لا يتجاوز معدل الإزالة على المستوى الدولي نحو 0.2 في المائة سنوياً.

وتتمثل مجالات تنمية وصيانة الغابات والمراعي الطبيعية في تطبيق أساليب التنمية والإدارة المحسنة للغابات والمراعي من خلال تنفيذ برامج الاستزراع الموسع، وتطوير الموارد البشرية وخدمات الإرشاد والتوعية، وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية، والإدارة المتكاملة لموارد المياه السطحية لضمان التوزيع الجيد لنقاط المياه، وتحسين النظام الرعي بتقوية المراعي الطبيعية، وزراعة الشجيرات العلفية، كما تشمل إصدار وتطبيق القوانين الرادعة للحد من استخدام الأراضي الحرجية للزراعة، وإنشاء المحميات الطبيعية للحفاظ على التوازن البيئي.

### الموارد المائية

تقع الدول العربية في المناطق الأكثر جفافاً في العالم وتعتبر من أفقر مناطق العالم بالموارد المائية، إذ يقع نحو 70 في المائة من الأراضي ضمن المناطق القاحلة. كما تعاني الدول العربية من ضغوط شديدة على مواردها المائية المتاحة، فهي تمثل حوالي 10 في المائة من مساحة العالم وحوالي 5 في المائة من سكانه، وبالمقابل فإنها تحظى بنحو 0.5 في المائة فقط من موارد العالم المائية العذبة المتجددة. ويبلغ معدل نصيب الفرد من تلك الموارد حوالي 800 م<sup>3</sup> للفرد في السنة بالمقارنة مع 7000 م<sup>3</sup> للفرد على المستوى العالمي. ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه تحت تأثير النمو السكاني المرتفع نسبياً إلى حوالي 625 م<sup>3</sup> في عام 2030 وإلى حوالي 497 م<sup>3</sup> في عام 2050 وهو دون مستوى

الفقر المائي الخطير الذي يقدر نحو 500 م<sup>3</sup> في السنة. وتتفاوت الدول العربية من حيث حصة الفرد من الموارد المائية إذ تتراوح بين 6.9 م<sup>3</sup> في الكويت وحوالي 3147 م<sup>3</sup> في موريتانيا عام 2011 ، الملحق (3/3).

يتلقى حوالي 67 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية أمطاراً يقل معدلها عن 100 ملم في السنة وتصنف من المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ولا تصلح للزراعة المطرية. ويتراوح معدل سقوط الأمطار في حوالي 15 في المائة من مساحة الدول العربية بين 100 – 300 ملم في السنة، ويستثمر جزء كبير من هذه المساحات كمراعي طبيعية، كما يمكن زراعة المحاصيل الحقلية فيها وبوجه خاص الشعير. وتعتبر هذه المساحات صالحة بشكل عام إلى إقامة مشاريع تعتمد على الري التكميلي في حال توفر المياه. ويتلقى 18 في المائة من مساحة الدول العربية أمطاراً تزيد عن 300 م<sup>3</sup> في السنة وهي مناطق الاستقرار للزراعات الاستراتيجية مثل المحاصيل الحقلية كالحبوب وأشجار الفاكهة، كما انها تشكل مصدراً رئيسياً للمياه السطحية وتغذية المياه الجوفية. وهي تغطي السواحل والمناطق المرتفعة في سوريا ولبنان والمغرب الغربي بالإضافة إلى السودان.

تشير الدراسات ونتائج الأبحاث<sup>(5)</sup> أن الاستخدام الأمثل لمياه الأمطار المجمعة بدل الزراعة التقليدية الجافة في بلدان مثل السودان والمغرب وسوريا وتونس والجزائر، يسهم في زيادة العائد الحالي والذي يقدر بنحو 800 كغم من الحبوب في الهكتار إلى حوالي ضعفين أو ثلاثة اضعاف أي بزيادة تقدر بنحو 15 إلى 30 مليون طن من الحبوب زيادة عن الإنتاج الحالي الذي يبلغ حوالي 54 مليون طن، كما أن رفع كفاءة الري إلى 75 في المائة بدل حوالي 45 في المائة حالياً يمكن أن يوفر حوالي 50 مليار م<sup>3</sup> تكفي لإنتاج 30 مليون طن من الحبوب. حيث أن التركيز على التنمية الرأسية وزيادة إنتاجية المحاصيل في وحدة المساحة هو العامل الحاسم في تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، في ظل محدودية الموارد الأرضية وشح الموارد المائية في الدول العربية.

تقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي 314.7 مليار م<sup>3</sup> في عام 2011 وهذه الكمية ليست قابلة للتعبئة كما ان البعض منها يعتبر هامشياً وبعيداً عن مناطق الاستهلاك. ويأتي نصف الموارد المائية من خارج المنطقة العربية، وهي ظاهرة في غاية الأهمية للأمن الغذائي والمائي العربيين، نظراً لتعرض هذه الموارد للتذبذب من حيث الكمية والتدهور في النوعية في ضوء غياب اتفاقيات موثقة دولياً تضمن حقوق الدول العربية. ويقدر إجمالي استخدامات المياه بحوالي 245.8 مليار م<sup>3</sup> في السنة منها حوالي 84 في المائة للزراعة وحوالي 13 في المائة للأغراض المنزلية، وحوالي 3 في المائة للأغراض الصناعية. وتمثل هذه الكمية حوالي 78 في المائة من المياه المتجددة. وتعتبر امكانيات تنمية مصادر المياه محدودة في معظم الدول العربية نظراً لقيامها بتعبئة معظم الموارد مائية ذات الكلفة المعقولة، في حين أن أغلب ما تبقى من تلك الموارد هامشي أو أن تكاليف تعبئته ونقله عالية. وتوجد امكانيات تعبئة موارد مائية جديدة وبكميات متواضعة في كل من الجزائر والصومال والمغرب وموريتانيا.

<sup>(5)</sup> منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة.

### كفاءة الري في الدول العربية

تعاني الزراعة من هدر كبير للمياه حيث ينتشر الري السطحي التقليدي على حوالي 80 في المائة من مجموع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية، مقابل 10 في المائة للري بالرش و 10 في المائة للري الموضعي والسطحي بالليزر. ويساهم الري السطحي إلى جانب هدر المياه في زيادة ملوحة التربة واستنزاف العناصر الغذائية فيها، وانخفاض إنتاجية الارض وعائد المياه. تتراوح كفاءة استخدام مياه الري في معظم الدول العربية بنحو 50 في المائة بالمقارنة مع متوسط عالمي قدره 56 من المياه و 72 في المائة في شمال افريقيا و 70 في المائة في شرق آسيا و 67 في المائة شرق اوربا، و 57 في المائة في شمال امريكا. ويتجاوز سحب المياه العذبة للأغراض الزراعية في سبع دول عربية وهي مصر والبحرين واليمن وقطر والسعودية والامارات والكويت مواردها المائية المتجددة إذ يتراوح بين 103 في المائة في مصر و 2460 في المائة في الكويت. ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن بعض الدول العربية قد ادخلت خلال السنوات الماضية نظم حديثة للري كالرش والتنقيط، إلا أن المساحات المروية المجهزة بتلك النظم لازالت محدودة في الدول العربية، باستثناء الأردن وتونس ودول مجلس التعاون الخليجي، الملحق (3/3).

وتشير بعض الدراسات حول استخدامات المياه في الري في بعض الدول العربية وهي (مصر والسودان وسوريا والمغرب والأردن) إلى أن استهلاك الهكتار من المياه في كل من تونس والاردن يتراوح بين 5500 م<sup>3</sup> و 6200 م<sup>3</sup> وهو ناتج عن الاستخدام الواسع لتقنيات الري الحديث حيث تبلغ نسبتها حوالي 81 في المائة في الأردن ونحو 88 في المائة في تونس في حين أن استهلاك الهكتار يرتفع إلى حوالي 10000 م<sup>3</sup> في كل من سوريا ومصر حيث تبلغ نسبة استخدام وسائل الري الحديث حوالي 19 في المائة و 11 في المائة على التوالي وفي السودان حيث يسود الري السطحي يبلغ استهلاك الهكتار من المياه حوالي 16500 م<sup>3</sup> ويعود سبب ارتفاع الاستهلاك إلى ضعف كفاءة الري وتردي منشآت النقل وشبكات الري، والتركيبية المحصولية. وفي حالة رفع كفاءة الري إلى 70 في المائة في الدول العربية يمكن توفير حوالي 50 مليار م<sup>3</sup> من المياه تكفي لإنتاج حوالي 30 مليون طن من الحبوب<sup>(6)</sup>.

يعتبر الري الحديث النظام الأمثل للاقتصاد في المياه، فقد أثبتت الدراسات<sup>(7)</sup> في المغرب وتونس أن استخدام الري السطحي المحسن الذي يتمثل بوضع أقنية بلاستيكية لعزل القنوات الترابية داخل المزرعة لمنع تسرب المياه فيها، أو استبدال تلك السواقي بقنوات خرسانية مفتوحة أو أنابيب بلاستيكية في حال وجود ضغط المياه، هو الأجدى اقتصادياً بالنظر لقلة الاستثمارات المطلوبة مقارنة باستخدام الري بالتنقيط.

كما يؤدي الري بالوسائل الحديثة إلى تفادي استخدام كميات مياه زائدة عن احتياجات المحاصيل، والتي لا تقل نسبتها عن 20 – 25 في المائة من كميات المياه المستخدمة في الري السطحي. ولا تتوقف كفاءة الري على استخدامات التقنيات الحديثة داخل المزارع، حيث تعاني خطوط نقل المياه وشبكات الري الرئيسية أيضاً من فواقد كبيرة للمياه نتيجة

(6) البيئة العربية – الأمن الغذائي والتوقعات – المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014.  
(7) ندوة الأمن الغذائي والمائي في الدول العربية – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2014.



لضعف الصيانة مما يستلزم تأهيلها أو استبدالها، وسيتيح ذلك تخصيص الكميات المهدورة من المياه التي تصل في بعض الأحيان إلى 30 في المائة من الكميات المستخدمة.

وبالرغم من أهمية وجدوى الري الحديث اقتصادياً، إلا أنه مازال محدوداً في الدول العربية، مما يتطلب إدخال التقنيات الحديثة في الري أهمها إضافة للاستثمارات الحكومية الخاصة بتأهيل المنشآت والشبكات الرئيسية القائمة للري، واستثمارات المزارعين التي تخص منظومتي الري بالتنقيط والرش داخل المزرعة. ويعود سبب عدم إقبال المزارعين على القيام بذلك لعدم توفر القدرة المالية لديهم ولعدم قناعتهم مبدئياً بمردودها الاقتصادي، كما أن منشآت الري بالتنقيط والرش تتطلب كفاءة وخبرة لتشغيلها، مما يتطلب وضع برامج توعية وإرشاد وتسهيلات للمزارعين خاصة في السنوات الأولى من إدخال هذا النظام الجديد عليهم. وضرورة وضع برامج متكاملة لا تقتصر على الأعمال الفنية، وتشمل الأمور المؤسسية والتنظيمية وذلك بإشراك المزارعين. كما يمكن وضع حوافز لتشجيع المزارعين على الإقبال على استخدام التقنيات الحديثة قد تأخذ شكل إعفاءات ضريبية على معدات الري الحديث، أو مساهمة بنسبة معينة من تكاليف شرائها. كما يتطلب الأمر متابعة دقيقة للمزارعين وتقديم العون لهم من قبل فنيين مؤهلين ومدربين على استخدام التقنيات الحديثة.

وعلى العموم فقد أصبح من المؤكد أن التقنيات الحديثة بما فيها الري السطحي المحسن تمكن من رفع كفاءة الري لما بين 60 في المائة و65 في المائة بالنسبة للري المحسن، وبين 70 في المائة و75 في المائة للري بالرش، وبين 80 في المائة و85 في المائة للري بالتنقيط. وهو ما يوفر مجالاً كبيراً للاقتصاد في المياه يمكن تقديره بحوالي 20 في المائة من إجمالي كميات المياه المستخدمة (حوالي 43 مليار م<sup>3</sup>)، وهي كمية كبيرة يمكن توظيفها في رفع كثافة الزراعة المرورية.

#### الموارد المائية الجوفية

يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بنحو 7.7 ألف مليار متر مكعب، في حين لا يتجاوز حجم التغذية السنوية بنحو 42 مليار م<sup>3</sup>. وتتكون مصادر هذه المياه من أحواض مائية مشتركة بين مجموعة من البلدان المتجاورة، ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، وتجاوز معدلات التغذية السنوية مما يؤثر سلباً على التوازن الطبيعي للطبقات الحاملة للمياه. ويؤدي هذا الاستخدام إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية وبالتالي إلى تدهور نوعية المياه من جراء تسرب مياه البحر المجاورة، وتملح التربة، وجفاف بعض العيون. ويتطلب الاستغلال الأمثل لهذه الموارد تنفيذ مسوحات هيدرولوجية ودراسات دقيقة للأحواض المائية، ووضع الخطط المشتركة لاستثمارها، ووضع نظم مراقبة وتقييم، وإنشاء شبكات رصد إقليمية لمتابعة التغيرات في حجم ونوعية مياه هذه الأحواض.

## الموارد البشرية

### القوى العاملة في القطاع الزراعي

بلغ عدد السكان الزراعيين في الدول العربية عام 2013 حوالي 84.5 مليون نسمة أي نحو 22.4 في المائة من إجمالي عدد السكان، وقد سجل عدد السكان الزراعيين ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.2 في المائة عام 2013 بالمقارنة مع العام السابق، ويعود ذلك الارتفاع المحدود إلى استمرار ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة بنسب تفوق الزيادة في عدد السكان الزراعيين بسبب نقص الخدمات الأساسية وتضاؤل فرص العمل وانخفاض مستوى الدخل. وبلغ عدد القوى العاملة في الزراعة حوالي 26 مليون عامل في عام 2013، أي حوالي 30.8 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية. وقد بلغت نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية حوالي 20.6 في المائة في عام 2013 مقابل 26.4 في المائة في عام 2005. ويعود سبب هذا التراجع إلى هجرة القوى العاملة في الزراعة إلى القطاعات الأخرى نظراً لتدني دخل العامل الزراعي بالمقارنة مع مستويات الدخل في الأنشطة الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير الزراعية بين 3 - 5 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي، الملحق (4/3).

وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي عدد العاملين في الدول العربية، إذ تصل تلك النسبة حوالي 72.7 في المائة في 67.9 في المائة و49.6 في المائة و48.6 في المائة في كل من جيبوتي والقمر وموريتانيا والسودان على التوالي. وتتراوح هذه النسبة بين 35.7 في المائة و18.7 في المائة في اليمن وعمان والمغرب ومصر والجزائر وتونس وسوريا. في حين تتراوح بين 5.6 في المائة و0.6 في المائة في الأردن والعراق والسعودية والإمارات وليبيا ولبنان والكويت وقطر والبحرين.

بلغت حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي عام 2013 حوالي 5429 دولاراً محققة بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته 8.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويتفاوت نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي فيما بين الدول العربية، إذ تتراوح بين 68619 دولاراً في لبنان و173 دولاراً في جيبوتي. وتتراوح في دول مجلس التعاون الخليجي بين 36364 دولاراً في الكويت و2299 دولاراً في عمان. ويعود هذا التفاوت في نصيب العامل إلى اختلاف العوامل، والبنى الأساسية المتاحة، ومدى جودة الأراضي الزراعية، ومدى كفاءة المزارع ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي، والسياسات الزراعية والسعرية والاستثمارية، واستخدام التقانة الزراعية الحديثة، ومدى توفر الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها.

وقد بلغت الكفاءة الاقتصادية الزراعية للدول العربية حوالي 0.25 في المائة في عام 2013، وهو مؤشر على حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي إلى حصة العمالة الزراعية في القوى العاملة. وتفاوتت هذه الكفاءة بشكل كبير بين الدول العربية، حيث تراوحت بين 2.66 في المائة في لبنان و0.05 في المائة في جيبوتي، الملحق (5/3).

## الهجرة من الريف إلى المدن وسبل المعالجة

تعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن أحد المعوقات الجوهرية أمام تطور النشاط الزراعي في الدول العربية، حيث تتزايد باستمرار معدلات الهجرة نظراً لضعف مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية، ولا تتجاوز نسبة الذين يحصلون على الماء الصالح للشرب وعلى الرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي عن 50 في المائة و60 في المائة و30 في المائة على التوالي، هذا إلى جانب تدني فرص العمل في الوسط الريفي نظراً لتركز معظم المشاريع التنموية في الوسط الحضري، وضعف مستوى الأجور والمعيشة في الريف. وتسهم الهجرة غير المدروسة من الريف إلى المدن في إحداث تغييرات جذرية كارثية كارتفاع كبير في أجور الأيدي العاملة الزراعية، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي وتراجع الاستثمار من جهة، بالإضافة إلى إحداث بطالة بين النازحين من الريف مما يشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً على المناطق الحضرية وعلى مرافقها وخدماتها.

وتتمثل محاور الحد من الهجرة الريفية، في إحداث تنمية ريفية متكاملة ومستدامة تسهم في تطوير الوسط الريفي وتعمل على توفير فرص العمل لسكانه، واستغلال الموارد الزراعية والمائية غير المستغلة، والتوسع في التكثيف المحصولي، وتطوير وتحسين البنى الأساسية والمرافق والخدمات، وتوفير منشآت الإنتاج والتخزين والتبريد، ودعم الصناعات الريفية والتقليدية وإيجاد منافذ تسويق لمنتجاتها.

## تنمية الريف

لازال الريف يعاني من ضعف الاهتمام والرعاية الرسمية في إطار خطط وبرامج التنمية في الدول العربية. كما أنه يفتقر إلى الخدمات الأساسية كخدمات البنى التحتية والرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف خدمات الإرشاد الزراعي والنقل والتخزين والتبريد والتعبئة. ويعيش حوالي 75 في المائة من الفقراء في الدول العربية في المناطق الريفية، حيث تشمل فئة الفقراء في تلك المناطق، المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والذين يعانون من البطالة المقنعة. وقد ساهم عدم كفاءة الخدمات الأساسية في عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المشروعات الزراعية بسبب مضاعفة التكاليف وارتفاع عنصر المخاطرة. ويعتبر النمو السكاني في الدول العربية التي يتراوح بين 2-3 في المائة وبنسبة مماثلة للقوى العاملة، في ظل استنزاف الموارد الطبيعية، في مقدمة المعوقات التي تعترض التدابير التي تتخذها الدول لزيادة دخل الفقراء.

وترتكز أسس تنمية الريف في الدول العربية على تنفيذ خطط وبرامج التنمية الهادفة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لاستيعاب القوى العاملة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل، وتخفيف مستويات البطالة، وزيادة دخل الفقراء من خلال توسيع الأنشطة التكتيفية للزراعة والصناعات التحويلية القائمة على المنتجات الزراعية. ولإنجاح خطط الدول العربية لزيادة دخل الفقراء، فإن الأمر يتطلب وضع برامج تركز على إنتاجية المالكين الصغار، وتوفير المدخلات

وتأمين بنية تحتية وخدمات نقل لدعم الإنتاجية وتحقيق استقرار الأسعار. وإنشاء أنظمة فعالة لحيازة الأراضي وتأجيرها مع تخفيض تكلفة المعاملات، وتنفيذ الاستثمارات في البنى التحتية والتعليم والخدمات الصحية، وتوفير بيئة أعمال مشجعة لضمان حرية حركة الموارد البشرية والمالية وتعبئتها في الأنشطة الإنتاجية الزراعية، ودمج الزراعة والتنمية الريفية في استراتيجيات الحكومات للحدّ من الهجرة وانتشار الفقر. بالإضافة إلى وضع شبكات أمان لدعم الفقراء في الوسط الريفي.

## الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

### الإنتاج النباتي

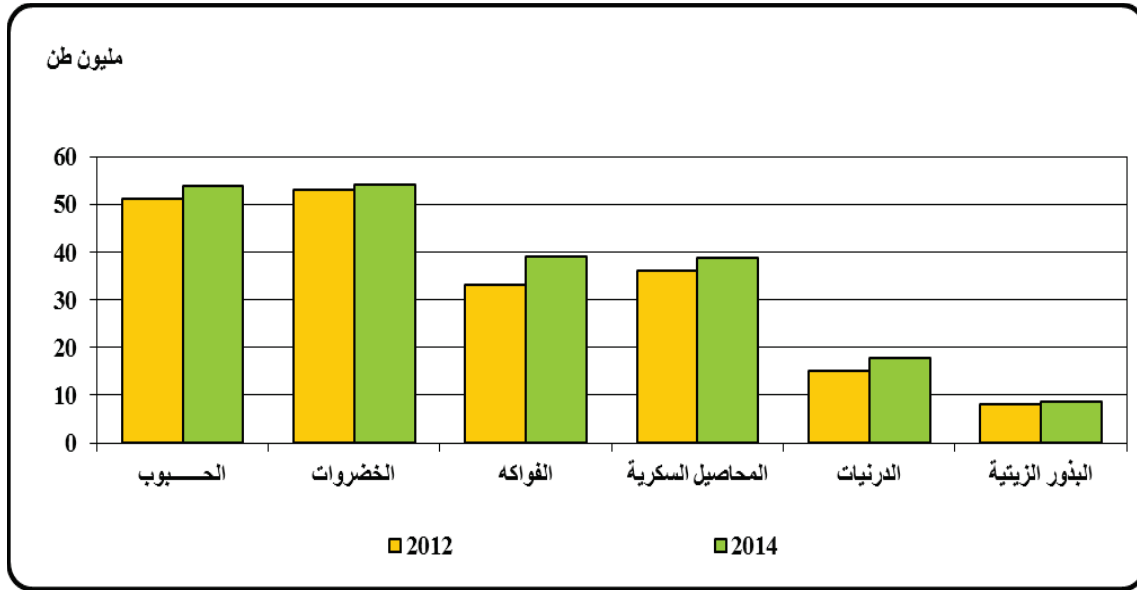
حقق الإنتاج النباتي زيادة قدرها 4.5 في المائة عام 2014 نظراً لزيادة الغلة بنسبة 3.5 في المائة، وزيادة المساحات المزروعة بنسبة 1 في المائة، ويأتي ذلك ضمن الاهتمام المتزايد برفع معدلات الاكتفاء وتطبيق برامج مختلفة لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية، والتوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة، وزيادة المساحة المروية ومحاولات تطوير كفاءة الري، والاستفادة من مياه الأمطار بشكل أكثر كفاءة.

وتشير تقديرات الإنتاج لعام 2014 إلى تطورات متباينة مقارنة بالعام السابق، وتشكل مجموعة الحبوب الحجم الأكبر من مجموع الإنتاج النباتي، وتغطي حوالي 66 في المائة من المساحة المزروعة بالسلع الغذائية، وقد بلغ إنتاجها حوالي 53.7 مليون طن عام 2014 بزيادة قدرها 2 في المائة عن عام 2013، على الرغم من تراجع المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة 1 في المائة بسبب تقلص المساحة المطرية. وقد ارتفع إنتاج القمح بنسبة قليلة بلغت حوالي 0.7 في المائة، وذلك مع زيادة المساحة المحصولية بنسبة 4.7 في المائة وتراجع الغلة بنسبة 3.8 في المائة، ويعزى ذلك إلى تدني الإنتاج والإنتاجية في الأراضي المطرية التي تعاني من شح وتذبذب الأمطار في السنوات الأخيرة، إضافة إلى ضعف استخدام حزم التقانات المناسبة.

تبيّن تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2014 أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت زيادة بالمقارنة مع العام السابق باستثناء الذرة الرفيعة والدخن حيث انخفض إنتاجهما بنسبة 33.2 في المائة نظراً لتراجع الغلة والمساحة بنسبة 26 في المائة و 9.7 في المائة على التوالي نظراً لاعتماد هذين المحصولين على مياه الأمطار التي غالباً ما يكون هطولها غير منتظم. واستبدالهما بمحاصيل أخرى كما هو الحال في السودان الذي يعتبر المنتج الرئيسي لهذين المحصولين، وارتفع إنتاج الدرنات بنسبة 7.8 في المائة والبقوليات بنسبة 1.6 في المائة بسبب زيادة المساحة المحصولية بنسبة 5.8 و 8.2 على التوالي، كما ازداد إنتاج البذور الزيتية والخضروات بنسبة 2.5 في المائة و 1.9 في المائة مقابل زيادة الإنتاجية بنسبة 2.7 في المائة و 1.4 في المائة على التوالي. وتطور إنتاج الفاكهة بنسبة 13.6 في المائة نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة بنسبة 14.1 في المائة وتحسن مستوى الخدمات الزراعية. وارتفع إنتاج قصب السكر بنسبة 1.4 في

المائة والشمندر السكري بنسبة 5.1 في المائة بسبب زيادة الغلة للأول بنسبة 2.1 في المائة، والتوسع في المساحة المزروعة بنسبة 8.1 في المائة للثاني، الملحق (6/3) والجدول رقم (3) والشكل (1).

الشكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي (2012 و2014)



المصدر: الملحق (6/3).

الجدول رقم (3)  
نسب التغير في الإنتاج الزراعي (2013-2014)

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الغلة	الإنتاج	المساحة المحصولية
الخبوب	2.0	1.0-	3.0	الخبوب	2.5	0.2-	2.7
القمح	0.7	4.7	3.8-	الخبوب	1.9	0.6	1.4
الأرز	4.6	13.5	7.9-	القمح	13.6	14.1	0.4-
الشعير	6.8	4.6-	12.0	الأرز	4.8-	10.1	13.5-
الذرة الرفيعة والدخن	33.2-	9.7-	26.0-	الشعير	2.7	4.0	1.3-
الدرنات	7.8	5.8	1.9	الذرة الرفيعة والدخن	1.6	8.2	6.1-

المصدر: الملحق (6/3).

ويمثل التذبذب والتراجع في إنتاجية المحاصيل الرئيسية كالقمح والأرز والبقوليات والشمندر السكري مشكلات مزمنة في أداء وبنية القطاع الزراعي العربي، وقد تركزت هذه المشكلات في تدني كفاءة الري، وضعف استخدامات التقانة الحديثة، وغياب برامج زيادة العائد من الأراضي المطرية التي تشكل أكثر من 75 في المائة من الأراضي المزروعة

في الدول العربية، وذلك بالاستفادة من تجميع مياه الأمطار للري التكميلي وتطبيق حزم التقانات الملائمة للزراعات المطرية، وضعف مخصصات البحوث الزراعية من القطاعين الحكومي والخاص، وضعف الاستثمار في الزراعة، وعدم توفر البنى الأساسية والخدمات الزراعية الملائمة وارتفاع حجم الفاقد من المحاصيل ما بعد الحصاد. يضاف إلى ذلك غياب البرامج والخطط لاستثمار الثروة الحيوانية الهائلة في الدول العربية، وبدل تحقيق فائض اقتصادي للتصدير مازالت الدول العربية تستورد اللحوم والألبان وبكميات كبيرة.

إن تحقيق التنمية الزراعية المنشودة يتطلب توفير البنية المؤسسية لإدارة الموارد الزراعية، والتكيف مع التبدلات المناخية، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، ورصد الظواهر وتحليل المعطيات واستخلاص النتائج للاستفادة منها في وضع الخطط المتوسطة والاستراتيجية، والتخلص من الري العشوائي وزيادة كفاءة الري، والتوسع في الاستفادة من مياه الأمطار، والري التكميلي، واستصلاح الأراضي وعدم زراعة الأراضي الهامشية. وتعزيز دور البحوث وتطبيق مخرجاتها، وتخصيص الموازنات اللازمة لاستقطاب الباحثين، وإعطاء الأولوية للتنمية الرأسية والتكثيف الزراعي، واعتماد الميزة النسبية لكل دولة عربية، وإعطاء القطاع الزراعي أولوية في برامج التنمية الاقتصادية، والمحافظة على استقرار الريف.

### الإنتاج الحيواني

تمتلك الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة، تنتشر في المراعي الطبيعية التي تغطي حوالي 32 في المائة من مساحة الدول العربية، بالإضافة إلى المناطق الهامشية، وتعد تربية المواشي نمطاً معيشياً هاماً في مناطق الريف العربي، ويغلب أسلوب الرعي المتنقل التقليدي في حين تنتشر تربية المواشي في حيازات صغيرة وكنشاط مكمل للإنتاج الحيواني في المناطق الزراعية المختلفة. وتوجد التربية المكثفة في المزارع النموذجية المتخصصة على نطاق محدود، بينما توسع قطاع الدواجن ليحقق مستويات عالية من الاكتفاء في اللحوم البيضاء والبيض.

بلغ عدد الوحدات الحيوانية عام 2014 حوالي 352 مليون رأس مقارنة مع حوالي 345 مليون رأس عام 2013 وبزيادة قدرها حوالي 1.9 في المائة. وبلغت الزيادة في الأبقار والجاموس 1.8 في المائة، وفي الأغنام والماعز 2 في المائة وفي الإبل 0.9 في المائة، وارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 1.7 في المائة، واللحوم البيضاء بنسبة 10.2 في المائة، والألبان بنسبة 1.6 في المائة وازداد إنتاج البيض بنسبة 7.8 في المائة. وتعتبر زيادة عدد القطيع وتطور الإنتاج الحيواني خلال العام 2014 وخلال العقدين الأخيرين متواضعة جداً قياساً لعدد الوحدات الحيوانية، ومتوسط عمر القطيع، والإمكانات المتوافرة لاستثمار وتنمية قطاع الثروة الحيوانية التي تشمل المراعي الواسعة والمناطق الهامشية التي تربي فيها الماشية كنشاط مكمل للنشاط الزراعي، وبقايا المحاصيل التي توفر كميات هائلة من الأعلاف. ويساهم السودان بحوالي 40 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء وهو قادر على تحقيق زيادات كبيرة من اللحوم والألبان، (الملحق 7/3).

وتكمن العقبات التي تعيق تحقيق تنمية فعلية في قطاع الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية بشكل خاص في الاعتماد على الرعي التقليدي، وتدني نوعية السلالات لضعف برامج التحسين الوراثي وتنمية الأنواع التي تتميز بها المنطقة العربية، كالبقر الشامي والماعز الشامي وأغنام العواس، وتخلف مراكز بحوث الإنتاج الحيواني ومراكز الرعاية البيطرية، وغياب الإرشاد والتدريب للمربين، ونقص الموارد العلفية، وضعف قنوات التصنيع والتسويق للمنتجات الحيوانية. وتمتلك الدول العربية ميزة في إنتاجية الأغنام والماعز وتعتبر بيئة نموذجية لتربيتها حيث يتراوح وزنها بين 20-25 كغ وفي المقابل تنخفض إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان حيث تمثل حوالي ثلث إنتاج استراليا وحوالي 20 - 30 في المائة من إنتاج أمريكا وأوروبا.

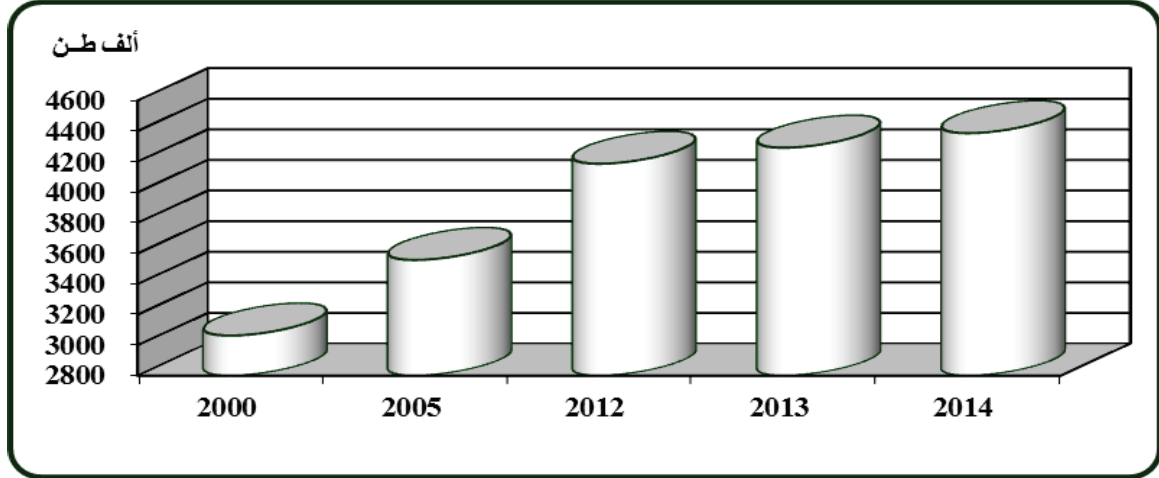
إن تطوير الثروة الحيوانية في الدول العربية، يتطلب وضع البرامج والخطط لتحسين الأنواع والسلالات وزيادة الإنتاجية عن طريق التهجين، والانتخاب، وتوفير الأعلاف على مدار العام، والتوسع في التربية الحديثة على أسس اقتصادية، ودعم مراكز الأبحاث، والرعاية البيطرية، ودعم تصنيع المنتجات الحيوانية لتحقيق قيمة مضافة أعلى، وتوفير قنوات النقل والتبريد والتسويق. والاستفادة من الأعداد الكبيرة من الخريجين المتخصصين في الطب البيطري والإنتاج الحيواني. وتوفير القروض والتسهيلات الائتمانية.

### الإنتاج السمكي

تمتلك الدول العربية مصادر متنوعة للإنتاج السمكي حيث يبلغ طول سواحلها حوالي 23 ألف كم تشمل سواحل بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما يتوفر لديها مجاري مائية داخلية من الأنهار تقدر أطوالها بحوالي 16.6 ألف كم، ومساحات مائية من الخزانات والسدود بحوالي 2.4 مليون هكتار حيث تعتبر مواقع مناسبة للاستزراع السمكي. ويقدر المخزون السمكي في المياه العربية بحوالي 8 مليون طن منها حوالي 7.5 مليون طن في المياه الإقليمية و 0.5 مليون طن في المياه الداخلية. ويشكل الإنتاج حوالي 2.6 بالمائة من الإنتاج العالمي. وقد بلغ إنتاج الأسماك في الدول العربية عام 2014 حوالي 4.4 مليون طن بزيادة مقدارها 2.2 في المائة عن العام السابق، وهي أقل من متوسط الزيادة خلال الفترة (2000 - 2014) التي بلغت حوالي 2.6 في المائة، ويعود سبب ذلك لتراجع المخزون من 8.2 إلى 8 مليون طن ونسبة 2.4 في المائة.

يبلغ الإنتاج حوالي 55 في المائة من المخزون و 78 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة التي تبلغ حوالي 5.6 مليون طن، ويشكل إنتاج مصر حوالي 34 في المائة من إجمالي الإنتاج السمكي العربي ويعود معظمه إلى الاستزراع السمكي، كما يشكل إنتاج المغرب وموريتانيا حوالي 27 في المائة و 15 في المائة على التوالي، وتراجع إنتاج اليمن ليبلغ 3.4 في المائة فقط بسبب تراجع إنتاجها عام 2014 بنسبة 6.4 في المائة، وقد تراجع الإنتاج في ست دول عربية بنسبة تقدر ما بين 22.7 في سوريا و 0.3 في الكويت، وقد بلغ نصيب الفرد السنوي من الإنتاج السمكي 11.96 كغ عام 2014 مقارنة مع 11.97 كغ عام 2013 أي بتراجع طفيف قدره 0.1 في المائة، الملحق (8/3) والشكل (2).

الشكل (2): تطور انتاج الأسماك في الدول العربية  
2000 و2005 و(2012-2014)



المصدر: الملحق (8/3).

يعود سبب تراجع الإنتاج السمكي في عدد من الدول العربية إلى جملة أسباب أهمها: ضعف الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع من الاستثمارات الحكومية والقطاع الخاص، والاستغلال الجائر واستنزاف المخزون زيادة عن الحدود المسموح بها وخصوصاً من الشركات الدولية العاملة في بحر العرب والمحيط الأطلسي، وضعف استخدام وسائل الصيد المتطورة، وضعف البنى الأساسية من الموانئ المجهزة ومراكز الخزن والتبريد والنقل الحديث، وغياب برامج التدريب والتأهيل للصيادين، وعدم الاهتمام بخدمات التسويق، وعدم وجود آليات للتعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجال استغلال واستثمار الموارد السمكية وتطويرها والحفاظ عليها. ويتطلب الحفاظ على المخزون السمكي من الاستنزاف وتنمية الثروة السمكية، وضع تشريعات صارمة لحماية مواقع الصيد من الاستثمار الجائر، وتأهيل الكوادر العاملة في القطاع السمكي وتوفير القروض وخطوط الائتمان، واستخدام التقانات الحديثة لتنمية المخزون السمكي والتركيز على الأصناف ذات المردود العالي اقتصادياً، وتطوير قوانين الاستثمار في هذا المجال، والتوسع في مشروعات الاستزراع السمكي، وإيجاد وتدعيم مراكز الأبحاث المتخصصة، وإعادة النظر باتفاقيات عقود الصيد التي تجريها بعض الدول العربية مع شركات الاستثمار العالمية.

## تحديات الإنتاج الزراعي وآفاق تطويره

تواجه التنمية الزراعية في الدول العربية تحديات جدية ومتراكمة، تزداد آثارها السلبية على اقتصادات الدول العربية، واستقرارها الاجتماعي، ومستوى معيشة الأفراد. ولازالت الخطط والمعالجات العربية عاجزة عن تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة، وعدم القدرة على وقف اتساع الفجوة الغذائية التي تقفز بشكل مضطرد، وهي مرشحة للازدياد في ظل إجراءات لا تتناسب مع حجم المشكلات التي تواجهها التنمية الزراعية العربية. وذلك مع توفر موارد متعددة يؤدي استثمارها بمعايير اقتصادية إلى تحقيق نتائج ملموسة توقف اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. وتوفر عشرات المليارات من الدولارات التي تذهب للاستيراد سنوياً بدل إنفاقها على تنمية القطاع وتوفير السلع الغذائية.



وتتمثل تلك التحديات في شح الموارد المائية وضعف كفاءة الري، وضعف برامج استصلاح الأراضي، وتدهور الأراضي الزراعية، وانخفاض إنتاجية بعض المحاصيل بشكل عام مقارنة بمستوياتها في الدول المتقدمة، وعدم توفير المناخ الاستثماري مما جعل القطاع الزراعي هو الأقل جذباً للاستثمارات، والأضعف مردوداً مقارنة بالقطاعات الأخرى. كما تشمل تلك المعوقات ضعف الانفاق والاستثمار في البحوث العلمية الزراعية. والتوسع العمراني المدني على حساب الرقعة الزراعية، وتفتت الحيازات الزراعية بشكل يعيق استخدام الميكنة الزراعية. وزيادة الهدر في الإنتاج نتيجة لوسائل غير مناسبة تستخدم في جني وحصاد ونقل المحاصيل وتخزينها وتصنيعها.

وتتمثل محاور التنمية الزراعية في الدول العربية، في استغلال الموارد بشكل أمثل واستثمار الإمكانيات المعطلة، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج التي تعمل على وقف الهدر في المياه، وتحسين كفاءة الري، وتطبيق المعايير الاقتصادية في جميع استخدامات المياه. والاستفادة من مياه الأمطار، وتطوير استخدامات الاستشعار عن بُعد والرصد والتنبؤ. زيادة الإنتاج والإنتاجية عبر التوسع في استصلاح الأراضي وإدخال المساحات الصالحة للزراعة في الاستثمار، واستخدام التقانات الحديثة والمناسبة للبيئات العربية المختلفة لزيادة المردود في وحدة المساحة إلى المعدلات العالمية، والاستثمار المكثف في البحوث الزراعية، والتوسع في استخدام الطرق الحديثة في تنمية الثروة الحيوانية من حيث التربية والتسويق والتصنيع، واستثمار الثروة السمكية بمعايير اقتصادية، والتركيز على إنتاجية المياه والسلع الأقل حاجة للمياه، وذات الجدوى الاقتصادية، وصياغة نظم متطورة لعمليات الإنتاج والحصاد والنقل والتوزيع والتخزين والاستهلاك، لتقليل الفاقد الكبيرة لعمليات ما بعد الحصاد، وتعزيز التعاون بكافة الوسائل مع مراكز الأبحاث الإقليمية والدولية، والاستفادة من نتائج الأبحاث، والتراكم الواسع للخبرات وفي المجالات المختلفة، وتطوير مراكز البحث في الدول العربية. وإيلاء أهمية خاصة لمشاريع البنى الأساسية والخدمات الزراعية وتطوير الريف في برامج التنمية، وكذلك إعادة النظر بالسياسات الزراعية العربية القطرية المطبقة، والتركيز على النظرة التكاملية، والميزة النسبية، واعتماد المواصفات لمواجهة المنافسة الحادة للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية، ومعالجة الإغراق الناجم عن غياب التنسيق.

#### الفاقد ما بعد الحصاد في المحاصيل الزراعية

بلغ حجم الفاقد من المحاصيل الزراعية في الدول العربية في عام 2013 حوالي 77.8 مليون طن. ويمثل الفاقد من الخضروات حوالي 55 في المائة من الإنتاج الكلي يليها الفاكهة بنسبة 48 في المائة، والبطاطس بنسبة 33 في المائة، والحبوب بنسبة 30 في المائة والأسماك والبذور الزيتية بنسبة حوالي 29 في المائة لكل منهما والبقوليات بنسبة 27 في المائة واللحوم بنسبة 22 في المائة، والألبان ومنتجاتها بنسبة 20 في المائة. ويمثل حجم الفاقد من السلع الغذائية في الدول العربية حوالي 25.2 في المائة من كميات الغذاء المتاح للاستهلاك. بينما يقدر نسبة الفاقد من مجمل الإنتاج للمحاصيل الزراعية في البلدان الأوروبية بين 5 في المائة و 20 في المائة، الجدول رقم (4).

وما من شك فإن تقليل نسبة الفاقد والتالف من الناتج الزراعي يؤدي بشكل مباشر إلى تحقيق نسب أعلى من الاكتفاء الذاتي في الدول العربية، وهذا يتطلب الاهتمام بعمليات ما قبل الحصاد من خلال توفير الخدمات الزراعية الجيدة في الحقل لضمان إنتاج محصول عالي الجودة، وكذلك تطوير نظم جني المحاصيل، والحفاظ على جودتها لإيصالها إلى المستهلك بصورة جيدة، واستخدام أساليب التقانة الزراعية الحديثة بعد الحصاد في مجالات الإنتاج والحصاد والتخزين والتعبئة والتوزيع.

الجدول رقم (4)  
الفاقد ما بعد الحصاد في المحاصيل الزراعية في الدول العربية  
(2013)

نسبة الفاقد (%)	فاقد					الإنتاج	المجموعات السلعية
	الإجمالي	الاستهلاك	التوزيع	التصنيع والتعبئة	ما بعد الحصاد والتخزين		
30.0	15817	5272	2109	1055	4218	3163	الحبوب
33.0	4678	851	567	1418	1134	709	البطاطس
27.0	329	27	27	95	81	162	البقوليات
29.1	2458	153	153	534	458	1160	البذور الزيتية
55.3	29370	5874	6942	5340	4272	6942	الخضار
48.4	16584	3317	3920	3015	2412	3920	الفاكهة
22.1	1995	602	430	430	17	516	اللحوم
29.3	1255	167	335	335	167	251	الأسمك
19.6	5229	523	1830	523	1569	784	الألبان ومنتجاتها
<b>38.1</b>	<b>77779</b>	<b>16786</b>	<b>16313</b>	<b>12745</b>	<b>14328</b>	<b>17607</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2013.

## التجارة الزراعية العربية

### الصادرات الزراعية

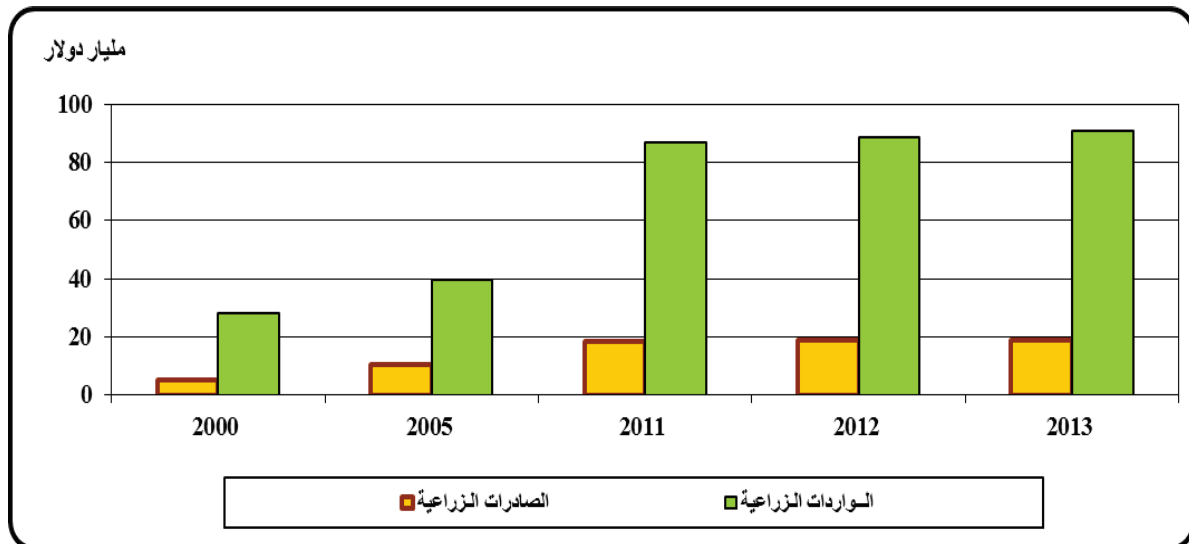
ارتفعت الصادرات الزراعية من حوالي 18.7 مليار دولار في عام 2012 إلى حوالي 19 مليار دولار عام 2013، وبنسبة 1.5 في المائة مقابل 0.7 في المائة في العام السابق. وكانت دون متوسط الزيادة خلال الفترة 2000 - 2013 التي بلغت 10.4 في المائة، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية حوالي 90.6 مليار دولار وبارتفاع قدره 2.5 في المائة عن العام السابق ونتيجة لذلك فقد ازداد العجز التجاري الزراعي حوالي 1.9 مليار دولار خلال عام واحد، كما ارتفع خلال الفترة 2000 - 2013 من حوالي 22.7 مليار دولار إلى حوالي 71.6 مليار دولار، الملحق (9/3) والجدول (5) والشكل (3).

الجدول رقم (5)  
الصادرات والواردات الزراعية العربية  
2000 و 2005، (2010-2013)  
(مليار دولار)

معدل النمو السنوي %		الصادرات والواردات الزراعية						
-2012 2013	-2000 2013	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
1.5	10.4	18977	18698	18559	18198	10479	5243	الصادرات الزراعية
2.5	9.5	90556	88359	86583	83285	39620	27898	الواردات الزراعية
2.8	9.3	71579	69661	68024	65087	29141	22655	عجز الميزان التجاري الزراعي
		21.0	21.2	21.4	21.9	26.4	18.8	نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية

المصدر: الملحق (9/3).

الشكل (3): الصادرات والواردات الزراعية العربية  
2000 و 2005، (2011-2013)



المصدر: الملحق (9/3).

وقد سجلت الصادرات الزراعية عام 2013 زيادة في معظم الدول العربية بالمقارنة مع العام السابق، وتراوحت تلك الزيادة بين 1.1 في المائة في القمر و 10.7 في المائة الجزائر. أما من حيث الكميات، تتصدر كل من الإمارات والسعودية ومصر والمغرب قائمة الدول العربية، إذ تشكل صادراتها الزراعية حوالي 60.8 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية المصدرة، وبالمقابل تراجع تلك الصادرات في ست دول عربية هي العراق وسوريا وليبيا وتونس والسودان وفلسطين وتراوح التراجع بين 1.9 في المائة في فلسطين و 11.9 في المائة في العراق. ويعود سبب هذا التراجع إلى الأحداث الداخلية في هذه الدول، والقيود التي تفرضها إسرائيل على مناطق السلطة الفلسطينية.

## الواردات الزراعية

ارتفعت الواردات الزراعية العربية إلى حوالي 90.6 مليار دولار عام 2013 بالمقارنة مع حوالي 88.4 مليار دولار في العام السابق وبنسبة 2.5 في المائة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع ارتفاع الصادرات بنسبة 1.5 في المائة، وذلك مع الفارق الكبير بين قيمة الواردات والصادرات، وهو ما يؤشر إلى تفاقم العجز الغذائي الذي أكدته كل الدراسات والتوقعات قبل الأزمة الغذائية العالمية عام 2008 وبعدها. وقد تمايزت الدول العربية في قيم وارداتها، حيث سجلت كل من المغرب والسعودية والجزائر وقطر وموريتانيا والأردن والعراق والبحرين والإمارات ولبنان نسباً مرتفعة في نمو وارداتها تراوحت بين 2.7 في المائة في لبنان والإمارات و 11 في المائة في المغرب، وشكلت واردات تلك الدول حوالي 74 في المائة من مجموع الواردات العربية. وتصدرت السعودية قائمة الدول العربية المستورده حيث بلغت وارداتها عام 2013 حوالي 22 مليار دولار، تليها الإمارات حوالي 12.8 مليار دولار، ومصر 8.2 مليار دولار والعراق حوالي 7.4 مليار دولار والمغرب حوالي 6.4 مليار دولار. ويعود سبب ارتفاع واردات تلك الدول إلى تراجع الإنتاج وزيادة الطلب على الأغذية، وإعادة التصدير في البعض منها كالإمارات والسعودية. وانخفضت الواردات الزراعية عام 2013 بالمقارنة مع العام السابق في كل من السودان وسورية وعمان ومصر وليبيا وتونس وفلسطين، وتراوح الانخفاض بين 1 في المائة في فلسطين و 14.9 في المائة في السودان. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تحسن الإنتاج الزراعي في مصر والسودان وعمان، وتراجع الاستيراد وعدم توفر إحصاءات واقعية في ليبيا وتونس وسورية بسبب الأحداث الداخلية، (الملحق 9/3).

### صافي الواردات

استمر تصاعد العجز الزراعي في الدول العربية بعد الأزمة الغذائية العالمية عام 2008، ولم تحقق أي دولة عربية فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي منذ عام 2009، وقد بلغ إجمالي العجز الزراعي حوالي 71.6 مليار دولار عام 2013، وقد تباينت قيمة العجز من دولة إلى أخرى، وكانت القيمة الأكبر في السعودية، حيث ارتفع العجز خلال الفترة 2000 – 2013 من حوالي 4.9 مليار دولار إلى حوالي 18.7 مليار دولار وبنسبة 26.1 في المائة من قيمة العجز الزراعي العربي، تليها الإمارات من حوالي 1.9 مليار دولار إلى حوالي 9.2 مليار دولار، والجزائر من 2.6 مليار دولار إلى 7.8 مليار دولار، والعراق من حوالي 1.9 مليار دولار إلى حوالي 7.3 مليار دولار، ومصر من حوالي 3.0 مليار دولار إلى حوالي 5.7 مليار دولار، والمغرب من حوالي 1 مليار دولار إلى حوالي 4.2 مليار دولار. وتعود أسباب ارتفاع العجز في الدول العربية إلى عدم القدرة على تحقيق زيادة في الإنتاج مقابل الزيادة في السكان والطلب على الأغذية، إلى جانب تقلص المساحات الزراعية بسبب نقص المياه وعدم ترشيد استخدام المتوفر منها. وقد ارتفع نصيب الفرد من صافي الواردات من 81 دولار إلى 194 دولار خلال تلك الفترة، وهي نسبة كبيرة تفوق الضعف. وكان نصيب الفرد من صافي الواردات هو الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين سجلت مجموعة الدول الزراعية أقل قيمة بهذا المتوسط، الملحق (9/3) والجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)  
صافي الواردات الزراعية العربية  
2013، 2000

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)		صافي الواردات (مليون دولار)		البيان
2013	2000	2013	2000	
106	44	27,643	9,027	الدول العربية ذات الموارد الزراعية <sup>(1)</sup>
695	323	34,006	7,477	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية <sup>(2)</sup>
164	92	3,930	4,151	الدول العربية الأخرى <sup>(3)</sup>
<b>194</b>	<b>81</b>	<b>71,579</b>	<b>22,655</b>	<b>إجمالي الدول العربية</b>

(1) تونس، المغرب، الجزائر، مصر، السودان، سورية، العراق.  
(2) السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، عُمان، قطر.  
(3) الأردن، ليبيا، لبنان، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، فلسطين، اليمن، القمر.  
المصدر: الملحق (9/3).

التجارة العربية في السلع الغذائية الرئيسية

الواردات من السلع الغذائية الرئيسية: سجلت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية زيادة بنسبة 2.2 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 66.4 مليار دولار. وقد شكلت واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 73.2 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية في عام 2013. ويستأثر عدد محدود من الدول العربية بنسبة كبيرة من واردات الغذاء في مقدمتها السعودية ومصر والإمارات والعراق. وقد سجلت واردات البطاطس والبقوليات والبنجر الزيتية والأغنام انخفاضاً من حيث الكميات والقيمة إلا أن الانخفاض في الكميات كان أكثر حيث تراوح بين 14.3 في المائة في الأغنام و 9.1 في المائة في البقوليات. أما المجموعة الثانية فقد ارتفعت فيها الكميات المستوردة وانخفضت تكلفتها وتشمل الفواكه واللحوم. وتضم المجموعة الثالثة الحبوب والسكر والزيوت النباتية والخضراوات والبقوليات والبيض فقد ارتفعت كمياتها وتكلفتها. وتمثل قيمة الواردات من الحبوب حوالي 39.4 في المائة من مجمل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية تليها اللحوم بنسبة 12.1 في المائة والسكر بنسبة 8.8 في المائة، الملحق (10/3).

الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية: ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية بنسبة 9.5 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 18 مليار دولار، وسجلت صادرات المجموعات السلعية تطورات متباينة إذ انخفضت كميات صادرات الحبوب والبنجر الزيتية بنسبة 0.2 في المائة و 11.2 في المائة. وفي المقابل ارتفعت قيمة صادرات الحبوب والبطاطس والسكر والبقوليات والزيوت النباتية والخضراوات والفواكه والأغنام واللحوم والألبان والبيض والأسماك وتراوحت الزيادة بين 0.2 في المائة في السكر و 22.8 في المائة في البطاطس. وتتصدر مجموعة السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتحقق مستويات مقبولة من الاكتفاء الذاتي قائمة الصادرات الغذائية العربية وتشمل الأسماك والخضراوات والفواكه والبيض.

### التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية

تشكل تجارة المنتجات الزراعية بين الدول العربية نسبة متواضعة من مجمل تجارة الدول العربية في السلع الزراعية، حيث بلغت حوالي 23.9 المائة من مجمل تجارتها الزراعية. وتتفاوت الأهمية النسبية لتلك التجارة فيما بين الدول العربية، ويعود سبب ذلك إلى توفر فائض من السلع أو وجود عجز فيها، بالإضافة إلى السياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية، والاتفاقيات المبرمة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية فيما بينها. وتشكل الصادرات الزراعية البينية العربية حوالي 69 في المائة من إجمالي قيمة التجارة البينية الزراعية العربية في عام 2013، كما أن معظم الدول العربية قد حققت عام 2013، زيادة في حجم صادراتها البينية الزراعية، باستثناء ست دول وهي تونس وسوريا والعراق ومصر والمغرب واليمن نظراً لانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية غير المواتية والاتفاقيات المعقودة بين البعض منها كالمغرب وتونس ودول أخرى خارج المجموعة العربية التي تشترط تصدير معظم منتجاتها إلى أسواق تلك الدول. وتتصدر السعودية ولبنان ومصر وسوريا والأردن قائمة الدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية داخل الأسواق العربية، إذ بلغت قيمة صادراتها عام 2013 حوالي 10.4 مليار دولار أي بنسبة 77.6 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية البينية، ملحق (11/3).

وسجلت الواردات الزراعية العربية البينية زيادة بنسبة 20.6 في المائة في عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012، حيث ارتفعت تلك الواردات في السعودية والإمارات ولبنان وسوريا ومصر والبحرين وتونس والجزائر وتراوح الارتفاع بين 55.1 في المائة في السعودية و 0.5 في المائة في تونس. وبالمقابل انخفضت الواردات الزراعية البينية العربية في عام 2013 في الأردن والسودان والعراق وقطر والمغرب واليمن، وتراوح الانخفاض بين 0.3 في المائة في المغرب و 47.6 في المائة في السودان، ويرجع سبب ذلك إلى حدة المنافسة في الأسواق العالمية.

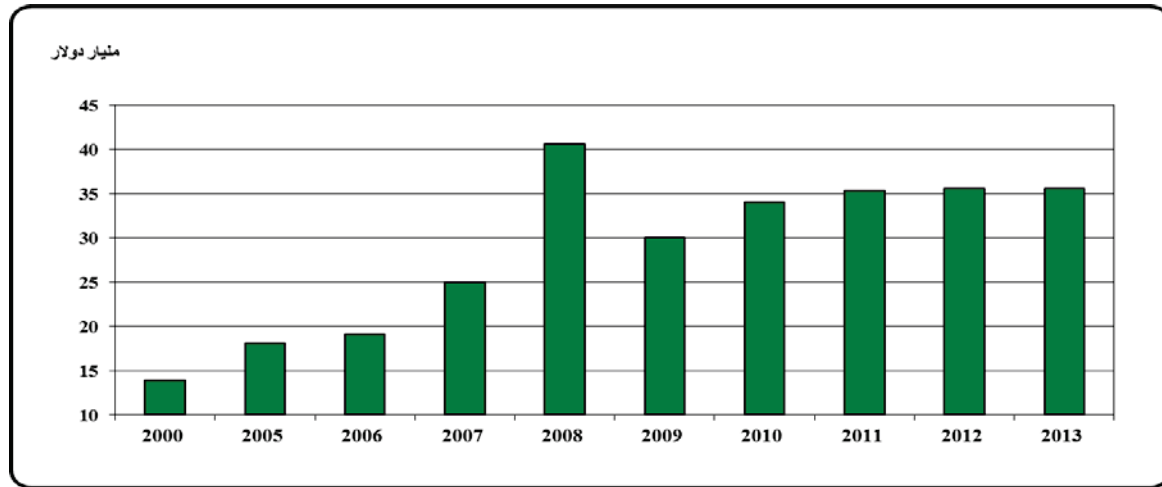
وقد وفرت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مجالاً واسعاً لزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية، ويتوفر في الدول العربية إمكانيات واسعة لمضاعفة التبادل التجاري الزراعي إذا تم التركيز على الميزة النسبية لكل دولة، وزيادة الاستثمارات في إنتاج السلع الغذائية، واستغلال الموارد العربية بشكل أكثر كفاءة. وإزالة العوائق الإدارية وتنظيم إجراءات الحجر الزراعي والبيطري، والالتزام بالمعايير والمواصفات.

### الفجوة الغذائية

في ظل معدلات تطور الإنتاج والإنتاجية المتواضعة، وأساليب الاستثمار السائدة في الدول العربية، واختلال التوازن بين نسبة نمو الصادرات مقابل الواردات من السلع الغذائية، وازدياد الطلب المضطرب على الغذاء، نتيجة للنمو السكاني المرتفع، وتحسن مستوى الدخل لدى شرائح مختلفة في الدول العربية، يزداد العجز الغذائي بمعدلات متصاعدة دون أية مؤشرات على تقليصه، وتخفيف الأعباء على اقتصادات الدول العربية. فقد بلغ حجم استهلاك الحبوب عام 2013 حوالي 126 مليون طن مقابل 118 مليون طن في العام السابق وبزيادة قدرها 6.7 في المائة. وبلغ استهلاك القمح

حوالي 68 مليون طن مقابل 56 مليون طن وبزيادة قدرها 21 في المائة عن العام السابق. وهذه النسب مرتفعة جداً إذا ما قورنت بنسبة زيادة إنتاج الحبوب والقمح في عام 2013 التي بلغت على التوالي 4.6 في المائة و 5 في المائة. وقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية عام 2013 حوالي 35.6 مليار دولار وبزيادة طفيفة بلغت 0.03 في المائة قياساً بالعام السابق. ولكنها كانت مرتفعة بنسبة كبيرة بلغت 7.5 في المائة خلال الفترة 2000 – 2013. وقد ارتفعت قيمة فجوة الحبوب عام 2013 قياساً بالعام السابق من حوالي 19.3 مليار دولار إلى حوالي 20 مليار دولار ونسبة 3.1 في المائة، وفجوة القمح من حوالي 9.2 إلى حوالي 9.7 مليار دولار ونسبة 5.5 في المائة. وازدادت قيمة فجوة الزيوت والشحوم بنسبة 9.9 في المائة والأرز بنسبة 1.8 في المائة كما ارتفعت قيمة فجوة الالبان ومنتجاتها بنسبة 4.9 في المائة، وذلك بسبب تواضع الزيادة في الإنتاج، وتراجع غلة القمح بنسبة 3.8 في المائة والأرز 7.8 في المائة والذرة الشامية 4.4 في المائة. وقد ارتفعت قيمة فجوة هذه المحاصيل في الوقت الذي انخفضت اسعارها في السوق العالمية بنسبة 7.5 في المائة للحبوب و 6.8 في المائة للزيوت النباتية، وهو ما ساعد على عدم ارتفاع الفجوة إلى مستويات مرتفعة جداً. ومن جانب آخر فقد انخفضت قيمة فجوة السكر من حوالي 3.6 مليار دولار إلى حوالي 3.3 مليار دولار ونسبة 6.6 في المائة بسبب انخفاض أسعاره في السوق العالمية بنسبة 17.5 في المائة كما انخفضت قيمة فجوة البقوليات بنسبة 7 في المائة واللحوم بنسبة 1.5 في المائة، الملحق (12/3) والشكل (4).

الشكل (4): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2013-2000)



المصدر: الملحق (12/3).

ومن المتوقع أن يستمر العجز الغذائي في الدول العربية وأن تزداد قيمة الفجوة خلال السنوات القادمة نتيجة لتواضع الزيادة في الإنتاج والغلة مقابل النمو الكبير في أعداد السكان. وزيادة الطلب على السلع الغذائية الرئيسية، وزيادة احتمالات ارتفاع أسعار عدد من السلع في الأسواق العالمية وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

### الاكتفاء الذاتي

نتيجة لتراجع الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى في الدول العربية، واستمرار الأساليب التقليدية التي يدار بها القطاع، وتعثر السياسات الزراعية في بلوغ أهدافها خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فقد اتسعت الفجوة بين الانتاج والطلب المتصاعد على السلع الغذائية الرئيسية، وانخفضت معدلات الاكتفاء الذاتي من هذه السلع التي تشكل العمود الفقري للأمن الغذائي العربي بشكل عام، وخلال عام 2013 انخفضت معدلات الاكتفاء للحبوب من 42.7 في المائة إلى 41.7 في المائة. والقمح من 46.4 في المائة إلى 40.6 في المائة والأرز من 68.8 في المائة إلى 60.1 في المائة، والذرة الشامية من 30.3 في المائة إلى 28.7 في المائة والبيض من 95.8 في المائة إلى 95.4 في المائة قياساً بالعام السابق.

كما حققت سلع أخرى ارتفاعات متباينة، فقد ارتفعت نسبة اكتفاء السكر من 30.6 في المائة إلى 31.5 في المائة والبقوليات من 53.6 في المائة إلى 58.3 في المائة والزيوت النباتية من 34.4 في المائة إلى 39.1 في المائة والفواكه من 96.2 في المائة إلى 96.9 في المائة واللحوم والألبان من 73.6 في المائة إلى 73.9 في المائة ومن 74.8 في المائة إلى 75.9 في المائة على التوالي.

ويوضح الخط البياني لتراجع الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2000 – 2013 اضطراب أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية، فقد انخفضت نسبة الاكتفاء من الحبوب من 44.7 في المائة إلى 41.7 في المائة والقمح من 47.7 في المائة إلى 40.6 في المائة والأرز من 67.8 في المائة إلى 60.1 في المائة والزيوت النباتية من 44.3 في المائة إلى 39.1 في المائة، والسكر المكرر من 37.8 في المائة إلى 31.5 في المائة واللحوم من 85.4 في المائة إلى 73.9 في المائة، وهي نسب عالية جداً. ومع انخفاض معدلات الاكتفاء بشكل كبير للسلع الغذائية الرئيسية، فلم تحقق أيّاً من السلع الأخرى فوائض تصديرية للعام 2013. ويعد ذلك مؤشراً سلبياً جداً على أوضاع الأمن الغذائي العربي، وبرامج محاربة الفقر وخفض معدلات البطالة، واستقرار الريف، وينذر بكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مع ازدياد الضغوط السكانية. مما يوجب اهتماماً جاداً من قبل صانعي السياسات الزراعية في الدول العربية، وتقييماً مستقلاً للبرامج والمشروعات الواعدة التي أطلقت خلال العقود الأخيرة بشكل عام وبعد الأزمة الغذائية بشكل خاص والتي قابلها ازدياد الفجوة وتراجع الاكتفاء، ولم تحقق أيّاً من النتائج التي استهدفتها.

### السياسات الزراعية في الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي

واصلت الدول العربية جهودها وسياساتها لدعم التنمية الزراعية، حيث ركزت على تحرير أسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات وإزالة الدعم والرسوم، والحد من التدخل الحكومي في القطاعات الإنتاجية الزراعية، وإزالة التسعير والتسليم الإجباري للمحاصيل الزراعية. كما عملت على رفع القيود التنظيمية عن التجارة الداخلية والخارجية، وتنفيذ



العديد من الاشتراطات والالتزامات لتحرير التجارة الزراعية العربية البينية، وتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما قام البعض منها بالدخول في اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية للاستفادة من المزايا الاقتصادية والتجارية. كما أدخلت العديد من التعديلات المؤسسية والهيكلية لتفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في النشاط الزراعي. وقد أثمرت تلك الجهود عن تحسن مؤشرات المناخ الاستثماري في الدول العربية، حيث ارتفع المؤشر المركب لمناخ الاستثمار من نحو 1.1 نقطة في عام 2005 إلى نحو 1.5 نقطة عام 2013<sup>(8)</sup>. كما ارتفعت الاستثمارات العربية البينية الخاصة من نحو 2.9 مليار دولار عام 2005 إلى نحو 6.1 مليار دولار عام 2013، ولكن لم تبلغ حصة القطاع الزراعي سوى نحو 1.5 في المائة من تلك الاستثمارات. وهو مؤشر ذو دلالة على أن الاستثمار العربي الخاص والمشارك في القطاع الزراعي مازال دون المستوى المطلوب بدرجة كبيرة. كما أن نصيب الاستثمارات الزراعية من الاستثمارات القومية منخفض بالمقارنة مع نصيب القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

هدفت خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية العربية إلى تحديث وتطوير قطاعاتها الزراعية لتأمين الغذاء والكساء وتحسين الدخل من النشاط الزراعي وتوفير فرص العمل. كما عملت على تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المشتركة، وتعزيز وتحسين الأمن الغذائي في المنطقة الريفية، وتقليل معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، وزيادة الصادرات، كما اشتملت على محاولات لتطوير كفاءة استغلال الموارد الزراعية والمائية، وتحديث القطاع الزراعي والتوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة في الإنتاج، وتطوير البنى التحتية والخدمات المساندة الداعمة لنمو القطاع الزراعي، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تبني الأنشطة الإنتاجية والتصنيعية والتجارية وتهيئة البيئة المناسبة لمزاولة دوره.

وهناك الكثير من الجهود التي يتطلب تنفيذها في مجال الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي لتعزيز آليات السوق وتمثل في إنشاء الأطر التنظيمية للمنافسة في الأسواق ومنع الاحتكار، وضبط الجودة، والاهتمام بالصحة الحيوانية والنباتية، وحماية المنتج والمستهلك، وتطوير وتحديث التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار الزراعي، بالإضافة إلى تخصيص الحوافز والميزات التي تشجع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في المشاريع الزراعية، وحماية الموارد البيئية.

(8) مناخ الاستثمار في الدول العربية - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014.